الأمم المتحدة

A/HRC/38/G/6

الجمعية العامة

Distr.: General
10 October 2018
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه – ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لبيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان وتتشرف بأن تُرفق طيّه مذكرة مقدمة من بيلاروس بشأن أحدث سجلاتها في مجال حقوق الإنسان (انظر المرفق). وتطلب البعثة الدائمة نشر المرفق* كوثيقة من وثائق الدورة الثامنة والثلاثين للمجلس في إطار البند ٣ من جدول الأعمال وبجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

* استُنسخ المرفق كما ورد.

GE.18-16855(A)

1816855

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الموجهة إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لبيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

مذكرة: أحدث سجلات بيلاروس في مجال حقوق الإنسان

الموقف الدولي

وفقاً لتقرير التنمية البشرية الأحدث عهداً الذي صدر في عام ٢٠١٦ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحتل بيلاروس المرتبة ٥٢ في مؤشر التنمية البشرية، وهي من بين أول البلدان ذات التنمية البشرية العالية.

وقد حققت بيلاروس، قبل الموعد المحدد، الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر والجوع والحد من وفيات الأطفال والأمهات.

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

لدى بيلاروس منبر وطني ضروري لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يشمل أُطراً تشريعية ومؤسسية.

وبيلاروس واحدة من الدول القليلة التي اعتمدت خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد وافقت الحكومة على خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في بيلاروس، التي تشكل خطة شاملة، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتشمل الخطة ١٠٠ تدبير هادف إلى تعزيز الوفاء بالالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان، بوسائل منها التنفيذ الفعال لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، وتوصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان، إلى جانب الخطوات التي حُدِّدت كأولوية وطنية.

وأثناء صياغة الخطة، أتيحت الفرصة لحوالي ٤٠ منظمة غير حكومية وطنية ولوكالات الأمم المتحدة في بيلاروس، من أجل تقديم مقترحاتها المتعلقة بالخطة.

وترصد الحكومة تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان على أساس سنوي. وتنسق وزارة الخارجية عمليات التنفيذ والإبلاغ. وخلال الفترة الماضية، أُعدّ تقريران لتقديمهما إلى الحكومة ونُوقش عدد من النتائج بشكل علني.

ودعيت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى المشاركة في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

ومن بين النتائج الرئيسية لتنفيذ هذه الخطة ما يلي:

- الانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد خطة العمل الوطنية لتنفيذ هذه الاتفاقية؛

- تقديم وعرض جميع التقارير الدورية اللازم تقديمها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بتنفيذ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- النظر في التقارير الدورية للدولة بطريقة علنية وشفافة؛
- تشجيع مشاركة ممثلي المجتمع المدني على نطاق أوسع في الأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان التي تنظمها سلطات الدولة؛
- تشجيع المناقشات العلنية للاتجاهات الدولية في تطبيق عقوبة الإعدام.

وتشارك بيلاروس في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وكذلك في تنفيذ البرامج القطرية لليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تشمل مكونات حقوق الإنسان، وتتعاون بيلاروس بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتنفيذ هذه البرامج بفعالية.

وعلاوة على ذلك، تُنظَّم سنوياً الأحداث المكرسة لمختلف أيام حقوق الإنسان الهامة، بما في ذلك يوم الانعدام التام للتمييز ويوم الطفل العالمي، بدعم من السلطات.

تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان

إن بيلاروس طرف في جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية تقريباً وهي تسعى إلى تقديم تقارير منتظمة إلى هيئات هذه المعاهدات.

ومنذ عام ٢٠١٦ حتى يومنا هذا، أجرت بيلاروس حوارات مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة مناهضة التعذيب، أثناء تقديم تقاريرها.

وستنظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الدوري الخامس المقدم إليها من بيلاروس، في دورتها التي ستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولم يُنظر بعد في تقريري بيلاروس المقدمين إلى لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تتوق بيلاروس إلى تطوير تعاون بناء وموجه نحو تحقيق النتائج مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وفي عام ٢٠١٦، دعت بيلاروس رسمياً المفوض السامي للقيام بزيارة إلى البلد.

وعلى مدى فترة طويلة، تعاونت بيلاروس مع المفوضية السامية تعاوناً مثمراً بشأن مسألة مكافحة الاتجار بالبشر من خلال الأخذ بنهج يركز على حقوق الإنسان. ونُفذ بنجاح عدد من مشاريع المساعدة التقنية الدولية في هذا المجال، بما في ذلك دورات تدريبية لفائدة موظفي إنفاذ القانون من بيلاروس وبلدان أخرى.

كما دعت بيلاروس المفوضية السامية إلى دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أجرت بعثة معنية بتقييم الاحتياجات من المفوضية السامية زيارة إلى مينسك. واجتمع خبراء المفوضية السامية مع ممثلي الوزارات التنفيذية البيلاروسية وناقشوا أفق التعاون. ونتيجة هذه البعثة، اتُّفق على عدد من المجالات المحددة التي يُمكن أن يُقدَّم فيها الدعم التقني.

وعلى سبيل المثال، من المقرر أن تنظِّم المفوضية السامية، في أيلول/سبتمبر من هذا العام، دورة تدريبية لفائدة سلطات الدولة بشأن موضوع تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات.

وقبلت بيلاروس أيضاً تعيين مستشار معني بحقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في مينسك بهدف تسهيل تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

التعاون مع آليات مجلس حقوق الإنسان

في أيار/مايو ٢٠١٥، قدمت بيلاروس تقريراً إلى المجلس في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، ونتيجة ذلك قبلت معظم التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، استضافت مينسك الحلقة الدراسية الدولية المعنونة "تنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل: النظر في نهج منسق"، التي اشترك في تنظيمها كل من وزارة الخارجية ومكتب الأمم المتحدة في مينسك، بدعم من المفوضية السامية.

ووجَّهت بيلاروس دعوة دائمة إلى تسعة إجراءات خاصة مواضيعية لمجلس حقوق الإنسان.

وتقدم بيلاروس بانتظام المعلومات إلى الإجراءات الخاصة بناء على طلباتها.

وعلى الرغم من استمرار بيلاروس في عدم الاعتراف بولاية المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، فقد سُمح للسيد ميكلوس هارازتي بصفة استثنائية بزيارة بيلاروس في العام الماضي (ليس بصفته الرسمية) في إطار الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعقودة في مينسك في ٥ تموز/يوليه.

التعاون مع المجتمع المدني

تشارك الحكومة في حوار مع المجتمع المدني بشأن مواضيع مختلفة مدرجة على جدول الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧، سجلت وزارة العدل في بيلاروس الرابطة العامة التي تحمل اسم "قول الحقيقة".

وفي أيار/مايو ٢٠١٦ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٨، عُقدت مشاورات خبراء بين أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في مينسك بشأن مسائل الحقوق المدنية والسياسية وكذلك بشأن منع التعذيب. وقد بدأت هذه المشاورات وزارة الخارجية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في مينسك ومنظمات غير حكومية في سياق تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

وحضر هذه المشاورات ممثلون وخبراء من حوالي ٤٠ منظمة غير حكومية وطنية تمثل جميع وجهات النظر في البلد.

وعلاوة على ذلك، تشارك المنظمات غير الحكومية كجهات مشاركة تقليدية في العديد من الأحداث الوطنية والدولية المواضيعية الأخرى.

وستستمر ممارسة تبادل الآراء على هذا النحو بشأن جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان.

الحوارات الثنائية بشأن حقوق الإنسان

أخذت بيلاروس في الانفتاح والتعاون بشكل متزايد مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠١٥، أجرى البلد حوارات ثنائية سنوية بشأن حقوق الإنسان مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وحقوق الإنسان هي أيضاً بند دائم في جدول أعمال مجموعة التنسيق بين بيلاروس والاتحاد الأوروبي التي تجتمع مرتين سنوياً. وتدعو السلطات منظمات المجتمع المدني على أساس منتظم إلى المساهمة في مجموعة التنسيق المذكورة وفيما يجري من أنشطة الحوار بين بيلاروس والاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان.